PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Youm 7**
DATE:	**21-November-2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**150,000**
TITLE :	**EGP 2 billion create crisis between the Ministries of Health and Finance**
PAGE:	**03**
ARTICLE TYPE:	**MoH News**
REPORTER:	**Aya Dabes**

2 مليار جنيه تفجر أزمة بين «الصحة» و«المالية»

منى مينا: «المالية» استولت على «ضرائب السجائر» ولم تدفعها للتأمين الصحى.. و«الأطباء»: القرار صدر لدعم الصحة

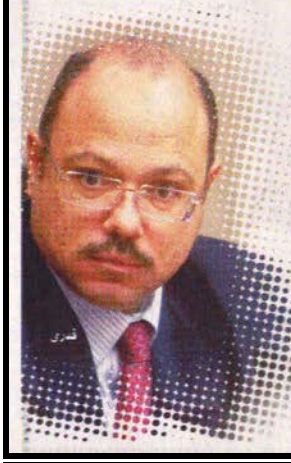

كتبت - آية دعبس

اتهمت نقابة الأطباء، وزارة المالية، بالاستيلاء على أموال ضرائب السجائر المخصصة للتأمين الصحى، التى تبلغ 2 مليار جنيه، وفقا لما أكدته الدكتورة منى مينا، وكيل النقابة العامة للأطباء، مشيرة إلى أن وزير المالية هانى قدرى، اعترض على ربط الضريبة على التأمين الصحى، وأصر على دخولها للخزانة العامة، كما قيل وقتها: «إن هذه إجراءات شكلية، يتدخل الضريبة للخزانة العامة ثم يعاد توجيهها للتأمين الصحى»، مضيفة: «إن كل المسؤولين أقروا حق أطباء التأمين الصحى والأطقم الطبية به فى صرف مستحقات مساوية لزملائهم بالصحة، الذين أشاروا إلى أن المشكلة فقط فى الموارد اللازمة للوفاء بهذا الحق». وقالت الدكتورة منى مينا: إن وزارة المالية حصلت على الضرائب المفروضة على السجائر بعد صدور قرار رئاسى بزيادة قيمتها، فى شهر مارس الماضى، ولكن لم يتم تخصيص أى جزء من هذه الضريبة، حتى اليوم، للتأمين الصحى، الذى من المفترض أن الضريبة فرضت خصيصا لأجله. إلا أن الضريبة دخلت للمالية، وتاهت فى أروقتها ولم يستفد منها التأمين الصحى، مما ترتب عليه استمرار حصول الأطباء العاملين به على رواتب تساوى نصف رواتب العاملين بوزارة الصحة، رغم أن عبء العمل بالتأمين ضعف العمل بمستشفيات الوزارة.

ومن جانبه أكد الدكتور خالد سمير، عضو مجلس نقابة الأطباء، أن هناك فكرا خاطئا لدى وزارة المالية، وهو أن الإنفاق على التعليم والصحة إهدار للمال، وأنهما قطاعان مهما تم الإنفاق عليهما لن يظهر الأثر السياسى المطلوب، فتحاول تقليل الإنفاق عليهما، مشيرا إلى أن تصريحات وزير المالية بأنه ليس لديه فائض لزيادة الإنفاق على القطاعين، يدلل على التعامل معهما وكأنهما يحصلان من فائض الميزانية وليس الأساس.

وأشار عضو مجلس نقابة الأطباء، إلى أن اعتبار الدولة أن الاستثمار فى البشر هو أفضل الأنواع عائدا سيحدث تغييرا كبيرا فى الخدمة، خاصة أن كل جنيه يتم استثماره بها يحقق عائد 900٪ للدخل، مما سيترتب عليه منع وجود أفراد غير منتجين فى المجتمع، وزيادة عدد ساعات العمل من خلال تقليل الإجازات المرضية، بجانب تقليل الإنفاق على العلاج، من خلال إجراءات حقيقية للوقاية وعلاج المراحل الأولى للمرض، مما يؤدى إلى توفير مليارات قد نحتاجها فى العلاج كما حدث فى فيروس سى.

وقال سمير: إن تحكم وزارة المالية فى الصرف، أفقد المؤسسات الاستقلالية حتى أصبحت المتحكم الأول فى كل شىء، والمسيطر الأول على عمليات الصرف، من خلال المراقبين الماليين الذين لا بد من الحصول على موافقتهم على كل عمليات الصرف، حتى إن وزير الصحة لا يمكنه اتخاذ قرار بصرف شىء دون الرجوع لوزير المالية ليصدر القرار، الذى قد يمتنع المراقب المالى عن تنفيذه لطلب قانون أو كتاب دورى أو لائحة أو لائحة مفسرة، مضيفا: «قانون 14 الذى من المفترض أن يتم صرفه بأثر رجعى من يناير 2014 حتى الآن وبعد مرور عامين لا نستطيع صرف البنود الواردة فيه، لتشدد المراقبين الماليين». ولفت الدكتور خالد سمير إلى أنه فى عام 2012 أصدرت وزارة المالية قرارا يمنحها الحق فى الحصول على نسبة من أى مصدر دخل لأى وزارة حتى إن كانت تبرعات، وذلك بنسبة من 10٪ إلى 20٪ من قيمتها، الأمر الذى ترتب عليه امتناع المتبرعين من استمرار تبرعاتهم وتقليل المبالغ وأدى إلى تحويل التبرعات من مبالغ مالية إلى أشياء عينية كأجهزة أو غيرها من مستلزمات لضمان عدم دخول المالية فيها وهو غير قانونى أو دستورى.